

المحور الرابع

شهادات واقعية



شهادات وخبرات حول الفكر والحركة

أو شهادات من واقع التعرف على الفكر والحركة / د. يوهان هافنر

"شهادة عن المرئي في حركة فتح الله كولن التركية" / د. حسن أبو طالب

"شهادات واقعية" / عصام سلطان

"شهادات واقعية" / فاتنة شاكر

"شهادة حول زيارة تركيا: تجربة تستحق الدراسة" / د. ناهد عز الدين

"شهادات واقعية" / د. هبة رءوف عزت

"شهادات واقعية" / د. هدى درويش

شهادات واقعية^(١)

د. يوهان هافنر

بعد الإصلاح موضوعاً حيوياً لكل دين يحوي إمكانية التفاعل مع تطوراته الذاتية. فقد اهتمت الكنائس المسيحية في الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا -وبدرجات متفاوتة من التغيير^(٢)- بموضوع الإصلاح خلال العقدين الأخيرين من التاريخ، ودعوني أشارككم بعضاً من التساؤلات التي تُثار كلما حاول مجتمع ديني أن يتخذ خطوات في سبيل إصلاح أوضاعه الذاتية. من أهمها: لماذا ينبغي علينا الإصلاح؟ ماذا ينبغي إصلاحه؟ وكيف يتم الإصلاح؟

١- لماذا ينبغي علينا الإصلاح؟ الفارق بين الإصلاح والثورة

يختلف المجتمع الديني عن المنظمات العلمانية/الوضعية في أن الأخيرة تستطيع إعادة إنتاج نفسها باستمرار؛ فيستطيع الحزب السياسي تغيير برنامجه حال كونه غير ناجح، ويمكن لأي شركة أن تغير منتجها إذا حاز معدلات منخفضة من التسويق في السوق. غير أن المجتمع الديني يختلف عن أمثال تلك المنظمات في أنه "مؤسسة"؛ فهو ينتمي إلى مرجعية متجاوزة -الوحي أو النص المقدس- وما تتضمنه من ضرورة "الدعوة" إلى رسالته، فلا يمكنه من ثم تغيير منتجه من حين لآخر. ودليل على هذا نجد كلمة (-re- ligio-) تعني (Tied Back) أي ما يُعد متصلاً بأصل سابق. وبناءً عليه، فإن المجتمع الديني يمكنه تطوير وسائل جديدة لتوصيل رسالته، وهذا ما أكدته د. زينب الخضير في اليوم الأول من المؤتمر، حين قالت بأن العقيدة المطلقة هي أساس كل إصلاح وتصور ذاتي ديني.

^(١) نص مترجم. ترجمته من الإنجليزية سناء البناء، معبدة بقسم العلوم السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة.

^(٢) للمزيد حول الإصلاحات على المستوى الإقليمي انظر:

J. Ev. Hafner: Selbsterregung. Organisierte Interaktion der diözesanen Reformprozesse in Deutschland seit der Würzburger Synode (1971-74), in I. Karle (Hg.): Kirchenreform. Interdisziplinäre Perspektiven, Leipzig: Evangelische Verlagsanstalt 2009, 97-120.

وبالتالي، فباعتبار أن "المطلق" هو النقطة المرجعية للدين، فإن أتباع كل دين يدركون أن جهودهم دائماً لا تحملهم إلى مستوى مثالية الاعتقاد الديني؛ فلا زال أمام المتقين مدارج ينبغي الوصول إليها، ولا زال الأئمة والقسيسون بحاجة إلى صقل فضائلهم وتحصيل المزيد منها. ومن ثم، فما دامت الحياة تمضي في ظل محددات وأوضاع فانية، فلن يصل المجتمع الديني أبداً إلى مستوى التمثيل التام والتحقق المطلق للدين في أتباعه كما شرعه الله تعالى.

إزاء هذه الحقيقة هناك اختيار من بين اثنين: إما أن نعزو نواقص الدين إلى ظروفه الخارجية (مثل البيئة العلمانية أو الكولونيالية أو النوازع الاستهلاكية والخطايا الفردية)، أو أن يعزوها الدين نفسه إلى أسباب ذاتية (خطايا أتباعه، سوء القادة الدينيين، الهياكل غير الصحيحة).

سوف يكون العالم أفضل لو أننا صرنا أفضل، لو أن كلاً منا قام بدوره على أكمل وجه وصار قدوة يُمتثل بها. فلو أردنا تغيير العالم -كما في الاختيار الأول- لا بد أن نعلن ثورة عليه، ولو أردنا تغيير أنفسنا -كما في الاختيار الآخر- فلا بد أن نضع خطة للإصلاح.^(١) فالإصلاحات هي دلالة على إمكانية كل دين على التواصل مع بيئته، وبالمقابل فإن غياب تلك الإصلاحات دليل عدم تواصله مع تلك البيئة التي يحيا بداخلها.

٢- ما الذي يتعين إصلاحه؟ الفارق بين علم الإلهيات والسلطة

باعتبار أن أي عملية إصلاح لا يمكنها إحداث تغيير جذري في الأسس المرجعية التي يقوم الدين عليها، فإنه يمكنها أن تقوم ببعض التغييرات بشأن تفسير الثابت والمتغير في تلك المرجعية والفرقة فيما بينهما. وبطبيعة الحال يعتبر المتدينون الأصليون/الأوائل أن كل ما يتعلق بالدين هو ثابت لا يقبل التعديل، ويمكننا وصفهم بالأصوليين،

^(١) لو نظر الإنسان إلى العالم باعتباره شراً مطلقاً وفي سبيله إلى الهلاك، ومن ثم لا يستحق الإصلاح، فلن يجد دافعاً لإصلاح نفسه. وهذه هي حالة بعض الكنائس المسيحية -apocalyptic- مثل "شاهدي الرب" ممن ينخرطون في أعمال رسالية/تبشيرية وليس في العمليات الإصلاحية. ومن ثم فإن هدفهم الرئيسي هو إقناع الناس بالانضمام إلى كنيستهم إذ تبدو البديل الوحيد المتاح أمامهم.

حيث يركزون على الأسس والأصول فحسب، ويعممون ثباتها وأحكامها على كل ما يدخل ولا يدخل ضمنها، فليس هناك من ثم عناصر ثانوية أو خاضعة للتأويل والاجتهاد في رأيهم.

وعليه، فإن كل دين يحتاج إلى علوم الإلهيات أو "الفلسفة الدينية" التي تقوم بتلك المهمة، أي إن تفصل ما بين الثابت والمتغير في عناصره، فلا تُعنى علوم الإلهيات بالأحكام القاطعة فحسب، بل تعني أساساً بمراعاة اعتبارات الزمن، أو "فقه الواقع" بعبارة أخرى.

ينظر باحثو علوم الإلهيات الماهرون بعينين: إحداهما على النص المقدس -سواء كان قرآناً أو إنجيلًا- والأخرى على صفحات الجرائد، فعليهم أن يحيطوا علماً بما يجري في العالم غير المتدين ليستخلصوا منه التساؤلات المعاصرة، والتي ينبغي على دينهم أن يقابلها بإجابات مناسبة. علوم الإلهيات من ثم لا تُعنى بالمشكلات القائمة فحسب، بل بالمشكلات والتساؤلات والتحديات المحتملة كذلك، وهي لهذا كله خاضعة لاحتمال الخطأ. فالباحث الماهر في تلك العلوم يتنبأ بالمشكلات المستقبلية ولا يقتصر على القائم منها في الواقع فحسب. ويسمى هذا في علم الاجتماع (hyper-sensitivity) أو الحس المرهف.

بهذا المعنى عن علوم الإلهيات، ينبغي أن يكون هناك تقسيم للعمل بين الطلاب والباحثين في تلك العلوم من ناحية، وبين الأئمة والقساوسة ممن يمثلون "السلطات الدينية"، إذ إن أفضل ما يدعو به الطرف الأول هو: اللهم امنحني الصبر على ما لا يمكنني تغييره، والقدرة على إبداء الحلول لما يتعين علي تغييره، والحكمة لإدراك الفارق بين هذا وذاك!

٣- كيف ينبغي علينا أن نصلح؟

مبادئ ثلاثة:

أولاً: ينبغي أن نزيح جانباً نوعين من الإصلاح لهما تأثير سلبي: الإصلاح المثالي، والإصلاح المعنوي. أما أولهما؛ فإن المصلحين المثاليين غالباً ما ينسون ما أوضحناه

في السابق، وهو أن المطلق لا يسكن فقط في المثاليات بل هو في حقيقته مطلق، وينبغي ألا ينحصر في هذا العالم الفاني، بل عليه أن يتجاوزه إلى ما بعد ذلك. أما النوع الآخر من الإصلاح، فإن المصلحين المعنويين (moral reformers) يحصرون أنفسهم في هدف أن يصير المؤمن إنساناً أفضل وهذا النوع من الإصلاح لا يخلق هياكل جديدة كالمدارس والصحف ومراكز الحوار. إن الحيز المكاني للإصلاح المعنوي يقتصر في المراسم الدينية بالمساجد والكنائس، دون أن يمتد بتأثير مباشر لا إلى المجتمع ولا إلى المنظمات الدينية. إن الديانات بطبيعتها متحفظة كما أوضحنا من قبل، فهي تحبذ التمسك بالأنماط السائدة والعادات المتوارثة، ولكنها تواجه تحدياً بضرورة أن تتعدى باتباعها عن محض التقليد والتقيد المطلق بالنص. ففي الإسلام، حولت التقاليد الإسلامية النص القرآني من مجرد الكلمات إلى مقطوعات غنائية، ولوحات فنية، وبرامج إذاعية، ومجلدات تحوي تعليقات وتفسيرات لهذا النص، وبدون كل تلك الوسائط ما كان يمكن للإسلام أن يتحول إلى دين عالمي. فالدين يحتاج إلى تطويع نصوصه ورسائله لتعبر عن نفسها بوسائل جديدة، وصور جديدة، وتفسيرات جديدة.

هنا يبرز التساؤل الأهم، ما المبادئ التي ينبغي أن تلتزم بها تلك التفسيرات الجديدة للدين؟ دعوني أخصها في ثلاثة مبادئ رئيسية:

١- تبني التعريفات الموسعة للمفاهيم الأساسية (الاجتهاد، إعادة التفسير).

إذا أردنا الإصلاح فإننا بحاجة إلى مراجعة ما انتهت إليه الأحكام الشرعية السابقة، فالمصلحون يتعاملون مع مسائل الإيمان باعتبارها محلاً لإصدار الأحكام واتخاذ القرارات،^(١) وهي من ثم تخضع لإعادة النظر في ما أقره الفقهاء بحقها في السابق وتقديم تفسيرات جديدة، واعتبار أن ذلك ليس حكراً على السلطات الدينية وإنما مهمة كل من يحوز الدراية الدينية الكافية، خاصة وأن مجال المناقشة وإعادة التفسير مفتوح على مصراعيه لتلك الفئة الأخيرة من المصلحين، طالما أنه لا يتعين عليهم اتخاذ

(١) Reformen behandeln Glaubensfragen als Beschlußsache." N. Luhmann: Die Religion der Gesellschaft, Frankfurt 2000, 245.

قرارات سلطوية بشأنها، وهنا أذكركم مرة أخرى بضرورة الانتباه إلى تقسيم العمل بين السلطة وباحثي علوم الإلهيات (Theologists).

التضارب الإدراكي

ثانياً، فإنه خلال تفسير القناعات التقليدية بأسلوب عصري نواجه تحدياً يتمثل في التأثير السلبي بالجدالات الفلسفية العصرية، وهو ما يسمى في علم اجتماع الأديان بالتضارب الإدراكي (cognitive dissonance)، فإذا أردنا مثلاً أن نشرح قصة الخلق لمن يعتقد في النظرية الداروينية لتطور الخلق، فلا يمكننا أن ندلل على أفكارنا بنصوص من القرآن أو من الإنجيل، بل علينا استخدام لغة العصر التي يمكنه فهمها. وبالعكس، إذا أردنا أن نقنع إماماً أن بناء مدرسة يعد أكثر ضرورة وإلحاحاً من بناء مسجد، فإننا بحاجة إلى الحجج العلمية المستقاة من علوم التربية/التعليم والسياسة المعاصرة. وبالتالي، نجد مهمة التفسير تواجه تحدياً هاماً يتمثل في استبطان الجدالات غير الدينية في المنطق الديني، غير أنه لا مفر من المجازفة، إذ يتعين علينا إعادة تفسير التقاليد الدينية على ضوء أولويات الواقع المعاصر.

المعادلات الانتقالية

إننا بحاجة إلى فكرة رائدة تصل التقاليد الدينية السابقة بالتفسير الجديدة التي يتطلبها العصر، بحيث توجه تلك الفكرة المناقشات الدائرة حول تلك التفسير وتسهم في اختيار الأنسب فيما بينها. يحتاج كل ابتكار إلى ما نسميه بالمعادلات الانتقالية، حيث توجه فيها تلك الفكرة مختلف الآراء وتجمعها في اتجاه واحد. سأضرب مثلاً على ذلك: ينفذ الحاكم في المجال السياسي القوانين، لا من أجل تنفيذ القانون في حد ذاته ولكن لتحقيق "الخير العام للمواطنين" أو "الكرامة الإنسانية" أو -في حالة الحكام المستبدين- "الأمن القومي". كذلك ينطبق هذا المفهوم على المدرس، فلا تقتصر وظيفته على شرح المناهج باعتبار تلك المهمة هي الهدف النهائي، وإنما يهدف من وظيفته تحقيق قيمة عليا من قبيل "تشكيل الشخصية"، "تحقيق الخير العام للمدرسة"،

"غرس عناصر الثقافة المحلية والحفاظ عليها". والحال كذلك بخصوص السلطات الدينية، فهي لا تطبق الأحكام الشرعية فحسب بل تهدف منها إلى غايات أسمى، مثال ذلك الجملة الأخيرة في المخطوطة القانونية للكنسية الكاثوليكية وفيها تقول: "يتعين بشأن تطبيق كل القوانين أن تدرج تحت القانون الأسمى وهو "خلاص الأرواح"^(١) وليس السعي إلى تجنيد مسيحيين جدد".

إن المعادلات الانتقالية لا تحمل أجندة واضحة قطعية، بل تتطلب قدرًا معينًا من الغموض، كما هي إشارة المرور، توضح الطريق لكنها لا تفرض السير في اتجاه معين.^(٢) وبالمثل تتنوع المعاني التي يمكن إلحاقها بمفهوم "الخير" في السياسة العامة، لكن يظل معنى "الخير العام للمواطنين" يؤدي نفس الدور الذي تؤديه إشارة المرور في عرض الطريق. وفي هذا المضممار يثبت الشيخ فتح الله كولن أستاذيته في تقديم إشارات الطريق دون تحديد مدلول واحد وثابت لأي منها، وربما كان هذا واحدًا من أسباب نجاحه الغامضة.



(1) The last sentence of the canon law, so to speak ist window to reality, reads: „Bei Versetzungssachen sind die Vorschriften des can. 1747 anzuwenden, unter Wahrung der kanonischen Billigkeit [aequitas canonica] und das Heil der Seelen vor Augen, das in der Kirche immer das oberste Gesetz [suprema lex] sein muß." c. 1752 CIC/1983.

(2) These, prinzipiell instabilen Kriterien" like common good, style, profit or salvation are the link inbetween irreversible codes and reversible programs. Cf. Luhmann: Die Gesellschaft der Gesellschaft, 493.